

بداية عصر جديد من محاربة الفساد في مصر

القاهرة: برلين 18 أبريل 2011- أقامت منظمة الشفافية الدولية –المنظمة المعنية بمحاربة الفساد- ورشة عمل على مدار يومين في القاهرة لمناقشة الإصلاحات اللازمة لجعل المؤسسات المصرية أكثر مقاومة للفساد وأكثر مساءلة من قبل العامة.

ضمت ورشة العمل التي تحمل اسم "نحو نظام نزاهة جديد في مصر" أكثر من 75 مشترك من الجهات الحكومية والمجتمع المدني والهيئات الدولية والأكاديمية والإعلام. وقد أكد الحضور على أهم الخطوات اللازمة لبناء مؤسسات مصرية قوية ومستقلة لفرض قوانين محاربة الفساد وحماية حرية الرأي.

تعتبر هذه المناقشات نقطة إنطلاق لوضع إطار متكامل لمحاربة الفساد بدء بمقاييس متعارف عليها للتأكد من عمل الجميع –وعلى رأسهم القادة والمسؤولين الحكوميين والأجهزة الأمنية- يتم بنزاهة وشفافية. وتقول أمنية حسين نبيل ممثل المنظمة في مصر: "في هذا الاجتماع، تعاون الجميع نحو هدف مشترك وهو خلق نظام ضد الفساد يعمل بكفاءة وشمولية. الشعور العام السائد هو الإصرار على عدم السماح للمؤسسات واللوائح بأن يتم اختراقها من قبل القادة والحكام." وأضافت: "على مصر أن تتأكد من بناء أحدث نظم تقوم دون وجود استثناء لقوانين محاربة الفساد."

وتم وضع المقترحات التالية لتحسين المساءلة والشفافية :

- سن قوانين جديدة لجعل المسؤولين الحكوميين أكثر عرضة للمساءلة بدون استثناءات.
- سن قوانين جديدة لمساندة ودعم حرية الرأي والمعلومات وحماية وتطبيق مبدأ المساءلة في جميع الجهات الحكومية بما فيها الأمن والعدل.
- على المؤسسات المالية أن تراقب كل العملاء خاصة موظفي الحكومة.
- ضمان الاستقلال التام لكل جهات محاربة الفساد متضمنة القطاعات العامة والخاصة وجعل التقارير معلنة للجميع.
- انشاء جهاز قومي مسؤول عن استراتيجية متكاملة لمحاربة الفساد.
- انشاء ديوان رفع المظالم للتحقيق في شكاوي المواطنين

أضافت نبيل: "ما زالت مصر تعاني من الفساد وسقوط رئيس لا يعني بالضرورة معالجة نقاط الضعف المؤسسية وحتى الان لم ننجح في فرض قوانين محاربة الفساد، وهنا يأتي دور المجتمع المدني الذي يمنح مساحة من الحرية أكثر بكثير من السابق. وواقع الأمر أن يتم مناقشة شفافية ونزاهة المؤسسات المصرية من قبل أعضاء الحكومة والقضاء يعتبر نقطة بداية جيدة لمصر."

العام الماضي قامت منظمة الشفافية بنشر تقرير تحليلي للمؤسسات المصرية ومساهمتها في المساءلة والنزاهة. أظهر التقرير أنه على الرغم من وجود البيات للشفافية والنزاهة إلا أن هذه الاليات غالبا ما يتم تعديلها لعدم توافر الرغبة السياسية وعدم الاستقلالية الكافية لأجهزة مكافحة الفساد. كما أظهر التقرير عدم توفر مساحة كافية للمجتمعات المدنية وآليات حماية للمبلغين عن الفساد.

لمزيد من المعلومات رجاء الإتصال بمسؤولة الإعلام في القاهرة
داليا حامد، المدير التنفيذي
كومسترات إي جي

ComStrat-Eg

Tel. +202-25285574

+20127871425

Info@ComStratEg.comE-mail: